

إعمال حرف الجر المحذوف

حسن محمود هندأوي
كلية التربية الأساسية - الكويت

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آل بيته الطاهرين، ورضي الله عن أصحاب نبيه أجمعين، وبعد:

فإن موضوع هذا البحث - وهو الجر بحرف محذوف - مفرق في ثنايا كتب النحو، ولم أر أحداً - فيما أعلم - تعرّض للمّ شعثه، وضمّ متفرّقه، وتمييز مطرّده من شاذّه، ودّرّسه دراسة علميّة تبين حقيقته؛ لذا عزمْتُ على تناوله في هذا الصفحات، علّه يكون إضافة ينتفع بها طلبة العلم والباحثون.

ويتكون البحث من مقدمة، وثلاثة فصول، ففي المقدمة ذكرتُ حدّ الحذف لغة واصطلاحاً، والفرق بينه وبين الإضمار، وحذف الحروف والقياس، وحروف الجر من حيث الحذف وعدمه، وأضربُ حذف الجارّ. وفي الفصل الأول درستُ المسائل التي اتفق النحويون فيها على جواز إضمار حرف الجر وإبقاء عمله بحاله قياساً، وهي خمس. وفي الفصل الثاني عرضتُ المسائل التي اختلف فيها النحويون من حيث حذف الجارّ وإبقاء عمله، وهي خمس أيضاً. وتكفل الفصل الثالث ببيان ما حُذف فيه الجارّ وبقي عمله شذوذاً، ولا يجوز القياس عليه، وقد اشتمل على خمسة أحرف جارة.

توطئة:

حد الحذف في اللغة والاصطلاح: الحذف في اللغة: الإسقاط، يقال: حَذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفًا: قَطَعَه من طَرَفِه، وَحَذَفَ الحَجَّامُ الشَّعْرَ: أَخَذَ منه، وَحَذَفَ رأسَه بالسَّيْفِ حَذْفًا: ضَرَبَه فقطع منه قطعة. والحذف: الرمي عن جانب، والضرب عن جانب^(١).

وفي الاصطلاح: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل^(٢).

(١) الصحاح واللسان (حذف).

(٢) البرهان ٣: ١٠٢. وانظر الخصائص ٢: ٣٦٠.

الفرق بين الحذف والإضمار: من المصطلحات التي يستعملها النحويون وغيرهم من العلماء مصطلحا «الحذف» و«الإضمار»، ونراهم تارة يفرقون بينهما، وتارة يستعملون أحدهما في موضع الآخر.

فشرط الحذف أن يكون فيه ثمَّ مقدَّر، لكن هذا المقدَّر لم يبق له أثر في اللفظ؛ لأنه من حذفتُ الشيء، أي: قطعته، وهو يُشعر بالطرح والإسقاط، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾^(١)، فتقديره عندهم: وأسأل أهل القرية، فلما حذف المضاف لم يبق له أثر، ونصب ما كان مجروراً به. ومثال ذلك من حذف حرف الجر قوله عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢)، أي: من قومه، فلما حذف الجار وصل الفعل إلى المجرور بنفسه.

وشرط الإضمار بقاء أثر المقدَّر في اللفظ؛ لأنه من أضمرتُ الشيء، أي: أخفيتُه، وذلك كقوله سبحانه: ﴿انْتَهَوْا خَيْرًا لَّكُمْ﴾^(٣)، أي: ائتوا أمراً خيراً لكم^(٤). ومثال ذلك من الحروف (أن) الناصبة للفعل المضارع، فإنهم يقولون: إنها تنصب ظاهرةً ومضمرة^(٥)، وكذلك حرف الجر، فقد سمى ابن السراج حذف حرف الجر مع إبقاء الاسم مجروراً إضماراً، وذلك كقول بعض العرب: اللّهُ لأفعلن^(٦). ولا يقولون فيها (محذوفة) في موضع (مضمرة). قال ابن جني: «من اتصال الفاعل بالفعل أنك تُضمّره في لفظ إذا عرفته، نحو: قُم، ولا تحذفه كحذف المبتدأ»^(٧).

(١) سورة يوسف: ٨٢.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٣) سورة النساء: ١٧١.

(٤) البرهان ٣: ١٠٢-١٠٣.

(٥) انظر على سبيل المثال الأصول ٢: ١٤٧-١٥٦.

(٦) الأصول ١: ٤٣٣.

(٧) البرهان ٣: ١٠٣.

هذا هو الغالب، لكن النحويين ربما تجاوزوا في الكلام، ووضعوا أحد هذين المصطلحين موضع الآخر؛ لذلك ردّ ابن ميمون قول النحويين: إنّ الفاعل يُحذف في باب المصدر، وقال: «الصواب أن يقال: يُضمّر، ولا يُحذف لأنه عمدة في الكلام»^(١).

ومن أمثلة تجوّزهم قول سيبويه: «ومن العرب من يقول: اللهُ لأفعلنّ، وذلك أنه أراد حرف الجرّ، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم يَنوونه، كما حذف «رُبّ» في قوله:

وَجَدَاءَ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعَطْفٍ، وَمَا يَخْشَى السُّمَاءَ رَبِّبُهَا
 إِنَّمَا يُرِيدُونَ: رُبَّ جَدَاءَ»^(٢).

وقال ابن جنّي: «وكذلك الواو التي تُحذف معها رُبّ في أكثر الأمر، نحو قوله:
 وقاتم الأعماقِ خاوي المُخترَقِ

غير أنّ الجرّ لِرُبّ لا للواو»^(٣). فأنت ترى أنه قد استعمل مصطلح (الحذف) مع أنّه صرّح بأنّ المجرور بعد الواو إنّما هو مجرور بِرُبّ المحذوفة، فأثر هذا الحرف المحذوف ما يزال موجوداً، ولو جرى على ما ذكرناه في حدّ الحذف والإضمار لقال: وكذلك الواو التي تُضمّر معها رُبّ.

ونجد في كلام المبرد عكس ما ذكرناه، فنراه قد استعمل الحذف فيما بقي أثره، والإضمار فيما لم يبق له أثر، فقال في قول رؤبة وقد قيل له: كيف أصبحت؟ «خير، عافاك الله»: «فلم يُضمّر حرف الخفض، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال»^(٤).

(١) البرهان ٣: ١٠٣.

(٢) الكتاب ٣: ٤٩٨.

(٣) الخصائص ١: ٢٦٤. وانظر أمثلة أخرى في ١: ٢٨٥ و ٣: ١٥٠.

(٤) الكامل ص ٦١٧.

وربما استعملوا المصطلحين معاً في المسألة الواحدة، ويبدو ذلك جلياً في قول ابن السراج: «وربما حذفوا حرف الجر، وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً»^(١).

حذف الحروف والقياس: ذكر ابن جني عن أبي علي أن ابن السراج قال: إن حذف الحروف ليس بالقياس؛ لأنها دخلت في الكلام لضرب من الاختصار، فإذا حذفها كنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به^(٢).

وفسر ابن جني كون الحروف جيء بها للاختصار بأنك إذا قلت «ما قام زيد» فقد أغنت (ما) عن (أنفي)، وهي جملة فعل وفاعل. وإذا قلت «ليس زيد بقائم» فقد نابت الباء عن (حقاً)، و(البتة)، و(غير شك)، وإذا قلت «أمسكت بالحبيل» فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له. وقال بعد ذلك: «إذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرق عليها، فتنتهكها، وتجحف بها»^(٣). ويستوي في ذلك الحرف الأصلي والزائد، وحرف الجر وغيره.

وإنما جاز حذف ما حذف منها لقوة المعرفة بموضعه، وذلك كقول امرئ القيس^(٤):

فقلت: يمين الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

فالتقدير: لا أبرح، لا بد من ذلك؛ لأنه لو أراد المثبت لما جاز؛ لأن (أبرح) لا تستعمل في المثبت^(٥).

حروف الجر: حروف الجر في المشهور عشرون حرفاً^(٦)، وهي: الباء، والتاء، والواو، والكاف، واللام، وإلى، وعن، وعلى، وفي، وحتى، ورب، ومن، ومذ،

(١) الأصول ١: ٤٣٢.

(٢) الخصائص ٢: ٢٧٣.

(٣) الخصائص ٢: ٢٧٤. والأمثلة في ص ٢٧٣-٢٧٤. وثم أمثلة أخرى.

(٤) ديوانه ص ٣٢.

(٥) الخصائص ٢: ٢٨٤.

(٦) التسهيل ص ١٠٥، ١٤٤، ١٤٨ ورصف المباني ص ١٠١.

ومنذُ، وكِي، ولعلَّ في لغة عَقِيل، ومتى في لغة هُذَيْل، وخلا، وعدا، وحاشا .
والأصل في هذه الحروف أن تُذكر، والحذف لا يكون فيها كلها، بل إنَّ حذف
الخافض قبِيح، وقد نص سيبويه على ذلك، وذكر علتَه، فقال: «ليس كل جارٍ
يُضمَر؛ لأنَّ المجرور داخل في الجارِّ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قُبِحَ،
ولكنهم قد يُضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما
أكثرُوا استعماله أَحْوَجُ»^(١). وحذف حرف من حروف الجر في بعض المواضع لا
يعني أنه يجوز فيه الحذف في كل موضع يقع فيه، نص على ذلك سيبويه، فقال
في حديثه على حذفٍ من: «ليس في كل موضع يُضمَر الجارُّ»^(٢).

وهذه الحروف من حيث الحذف وعدمه ضربان: ضرب لم أر أحداً من النحويين
ذكر أنَّ العرب قد حذفته، وضرب نص النحويون على أنَّ العرب قد تحذفه من كلامها.
فأمَّا الضرب الأول فيشمل خلا، وعدا، وحاشا، ولعل، ومتى، وكِي، وحتى، ومُذُ،
ومُنذُ، فلم أر أحداً قال: إنه يجوز أن تقول مثلاً: رجع الحُجَّاجُ زيدٌ، أو زيداً، وأنت
تريد: رجع الحُجَّاجُ عدا زيدٍ، وكذلك البواقي. وأمَّا الضرب الثاني فيشمل الباء،
والتاء، والواو، والكاف، واللام، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، ومن^(٣).

ويعدُّ النحويون حرف الجرِّ عاملاً ضعيفاً، لأنه يحتاج إلى ما يتعلق به^(٤)، فهو
أضعف من الناصب والرافع؛ لأنه مختص بالأسماء، فليس له تصرف الروافع
والتواصب التي في الأسماء والأفعال، ولذلك لا يجوز إضماره وإبقاء عمله إلا في
ضرورة شعر أو نادر كلام^(٥). ومن شروط العامل المحذوف ألا يكون ضعيفاً،

(١) الكتاب ٢: ١٦٣.

(٢) الكتاب ٢: ١٦٦.

(٣) انظر أمثلة على ذلك في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ١٠٦ - ١٣٠.

(٤) اللباب للعكبري ٢: ١٣٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٤٦٩، ٤٨٣، ٥٣٢.

ولذلك لم يُحذف الجارُ إلا في مواضع قويت فيها الدلالة عليه، وكَثُرَ فيها استعماله، ولا يجوز القياس عليها^(١). وفي المسألة خلاف نراه في أثناء البحث. فالأصل والأكثر عند حذف حرف الجر ألا يبقى له عمل، ولا يُضمَر، وإنما يكون على حسب طلب الموضع للاسم الذي كان مجروراً به، فإن كان الموضع للرفع رُفِعَ الاسم، فإذا حذفت (مِن) في قولك (ما جاء من أحدٍ) صار موضعه رفعاً بأنه فاعل، فقلت: ما جاء أحدٌ، وإذا حذفت الباء في قولك (ليس زيدٌ بقائمٍ) صار موضعه نصباً بأنه خبر ليس، فقلت: ليس زيدٌ قائماً^(٢)، وإذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كقولك: اللّهُ لأفَعَلَنَّ^(٣).

أضرب حذف الجار: إذا حُذِفَ حرف الجر فتارة يزول عمله بزواله، وهذا هو القسم الأكثر في كلام العرب، وهذا النوع قد يكون قياساً، وقد يكون سماعاً. ولا يندرج هذا النوع في بحثنا. وتارة يُحذف الجارُ ويبقى عمله، وهو أقلّي، وهذا أيضاً على ضربين: قياسي، وسماعي^(٤)، وهذا النوع هو الذي سنتناوله في هذا البحث. وإذا حُذِفَ حرف الجر وبقي عمله فإمّا أن يعوّض منه شيء، وإمّا ألا يعوّض منه شيء^(٥):

أما الضرب الأول فنحو حذف حرف القسم وجعل (ها) عوضاً منه، كقولك «إي ها اللّهُ ذا»^(٦).

وأما الضرب الثاني فنحو إضمام واو القسم في قول بعض العرب: «اللّهُ لأفَعَلَنَّ»^(٧).

(١) مغني اللبيب ص ٦٧٤.

(٢) التذييل والتكميل ٣: ق ٩٥/١ [باب تعدي الفعل ولزومه].

(٣) الكتاب ٣: ٤٩٧ والمقتضب ٢: ٣٢١.

(٤) المقاصد الشافية ٣: ٧٠١-٧٠٢.

(٥) الأصول ١: ٤٣١-٤٣٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٥٣١ والبرهان ٣: ٢٠٩.

(٦) الكتاب ٣: ٤٩٩ والأصول ١: ٤٣١.

(٧) الكتاب ٣: ٤٩٨ والأصول ١: ٤٣٣. وترى تفصيل القول في الضربين كليهما في أثناء البحث.

أقسام حذف حروف الجر من حيث القياس والسمع: تقسم حروف الجر المحذوفة مع بقاء عملها في مجرورها من حيث القياس والسمع قسمين: القسم الأول: يجوز فيه الحذف قياساً، وهو نوعان: نوع اتفق النحويون على جواز القياس على ما سُمع منه، وهذا موضوع الفصل الأول، ونوع اختلفوا في جواز القياس عليه، وهذا موضوع الفصل الثاني. والقسم الثاني: لا يجوز فيه القياس، ويُقتصر على ما سُمع، وهذا موضوع الفصل الثالث.

الفصل الأول

ما اتفق على جواز إضمار حرف الجر فيه وإبقاء عمله قياساً

ويكون ذلك في خمس مسائل:

المسألة الأولى: مع الحرفين المصدريين (أن) و(أنَّ) (١) في اختيار الكلام (٢). بشرط أمن اللبس عند ابن مالك (٣)، وتبعه الرضي (٤). ومع (كي) عند بعض النحويين (٥)، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ (٦)، أي: بأن تذبحوا؛ لأنَّ أمرَ فعل يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما بالباء، ودليله قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ (٧). وقوله سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ (٨)، أي: بأنَّ لهم، والدليل على ذلك ظهور الجار في

(١) شرح الكافية الشافية ص ٦٣٣ وأوضح المسالك ٢: ١٩ ومغني اللبيب ص ٧١٢.

(٢) شرح الكافية ٢: ٩٦٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٦٣٢ والتسهيل ص ٨٣ وشرحه ٢: ١٤٨، ١٥٠ ومنهج السالك ص ١٢٨.

(٤) شرح الكافية ٢: ٩٦٩.

(٥) أوضح المسالك ٢: ١٩ ومغني اللبيب ص ١٩٩ وحاشية الصبان ٢: ٩٢. والذي يُحذف معها هو اللام فقط؛ لأنه لا يدخل عليها من حروف الجر سواها.

(٦) سورة البقرة: ٦٧.

(٧) سورة البقرة: ٤٤. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ١٠٨.

(٨) سورة البقرة: ٢٥. وانظر آيات كثيرة حذف فيها الجار في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ١٠٦-١٣٠.

قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُتَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(١). وقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٢)، أي: لكيلا، وذلك إذا قدرت (كي) مصدرية، ودليله ظهور اللام في قوله سبحانه: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾^(٣).

وإنما اطرّد حذف حرف الجر قبل (أن) و(أن) لسببين: طولهما بصلتهما، وعدم ظهور أثر لفظي لحرف الجر في العمل، فصار دخوله وحذفه سيئين، وأمّا المصدر الصريح فلا يجوز ذلك فيه لأنه لا طول فيه، فلا يجوز أن تقول في عجبك من قيامك: عجبك قيامك^(٤)، خلافاً للكسائي، فقد أجاز حذف حرف الجر المتعين مع المصدر الصريح^(٥).

واشترط ابن مالك لجواز الحذف هنا تعيين حرف الجر، فإن لم يتعين امتنع الحذف خشية اللبس، وذلك بأن يكون الفعل الذي يتعلق به الجار والمجرور يتعدى لحرفي جر مختلفي المعنى، قال: «واطرّد حذف حرف الجر مع أن وأن إن تعين عند حذفه، نحو: عجبك أن يُبغض ناصح، وطمعت أنك تُقبّل. فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع أن وأن لامتنع الحذف، نحو: رغبت أن يكون كذا، فإنه لا يُدرى هل المراد: رغبت في أن يكون، أو: عن أن يكون، والمرادان متضادان معني، فيمتنع الحذف في مثل هذا»^(٦).

وخالفه ابن هشام في ذلك، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ

(١) سورة النساء: ١٣٨. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ١٠٦.

(٢) سورة الحشر: ٧.

(٣) سورة الحج: ٥. وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ١٠٦ - ١٣٠.

(٤) منهج السالك ص ١٢٨ والتذييل والتكميل [باب تعدي الفعل ولزومه] ٣: ق ١/٩٥.

(٥) التذييل والتكميل ٣: ق ١/٩٥ [باب تعدي الفعل ولزومه].

(٦) شرح التسهيل ٢: ١٥٠.

مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴿١﴾، وقال: «فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد» (٢).

قلت: ذكر في سبب نزول هذه الآية أنه بعد نزول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٣) استفتى الناس رسول الله ﷺ، فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ... وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾. قالت عائشة رضي الله عنها في تفسير هذه الآية: «رغبة أحدكم عن اليتيمة التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال، فنهوا أن ينكحوا ما رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن إذا كنَّ قليلات المال والجمال» (٤)، وذلك أن اليتيمة إذا كانت غنية وجميلة تزوجها وليها، وإذا كانت غنية قبيحة لم يتزوجها، ولم يُزوّجها رغبة في مالها، وأمسكها حتى تموت فيرثها. واختلف أهل التفسير فيها: فمنهم من قال: المعنى: وترغبون في أن تنكحوهن للمهن وجمالهن. وبعضهم قال: المعنى: وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن. وفريق منهم أجاز الوجهين (٥). ومنهم من ذهب مرة إلى أنه لا لبس في هذه الآية، وأن حرف الجر فيها متعين، لكنه لم يسمّه (٦)، وذهب مرة أخرى إلى أن التقديرين محتملان (٧).

(١) سورة النساء: ١٢٧.

(٢) أوضح المسالك ٢: ١٩.

(٣) سورة النساء: ٣.

(٤) صحيح البخاري: كتاب التفسير: سورة النساء ٥: ١٧٦ - ١٧٧ وصحيح مسلم ص ٢٣١٣ - ٢٣١٥ وأسباب نزول القرآن ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٥) تفسير الطبري ٩: ٢٥٣ - ٢٦٤ ومعاني القرآن وإعرابه ٢: ١١٥ والكشاف ١: ٥٦٧ والمحرر الوجيز ٢: ١١٨ ومغني اللبيب ص ٥٨٠ والدر المصون ٤: ١٠٦.

(٦) منهج السالك ص ١٢٨.

(٧) البحر المحيط ٣: ٣٧٨.

وأجيب عن اعتراض ابن هشام بأمرين^(١) :
أحدهما: أن يكون الجار قد حُذِفَ اعتماداً على القرينة الرافعة للابس .
والآخر: أن يكون حُذِفَ لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن
ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن .
وقال ابن هشام في موضع آخر: «فإنما حُذِفَ الجارُ فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء
في المقدَّر من الحرفين لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة»^(٢) .
قال الدسوقي في تفسير هذا القول: «أي: فقيل: هي المحبة في نكاحهن .
وقيل: الكراهية له»^(٣) .
وقال الشاطبي: «فسياق الآية يدل على أن المعنى: وترغبون في أن تنكحوهن»^(٤) .
وقد اختلف النحويون في موضع الحرف المصدرى وصلته إذا حُذِفَ الجارُ قبله .
وإنما وقع الخلاف بينهم فيه لأنَّ حرف الجر ليس له تأثير لفظي ظاهر في المصدر
المؤول، وإنما ذلك مقدر بشيء لو ظهر لظهر فيه^(٥) . وهم في ذلك فريقان:
الأول: يرى أنه في موضع نصب . وهذا قول الخليل^(٦)، والفراء^(٧)، وزعم ابن
العلج أنه مذهب أكثر النحويين^(٨) . وهو الأقيس^(٩)، والأولى لضعف حرف الجر
عن أن يعمل مضمراً^(١٠) .

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢: ٥٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٩ .

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢: ٢٣٧ .

(٤) المقاصد الشافية ص ١٤٨ .

(٥) التذييل والتكميل ٣: ٩٥ ق ١/ [باب تعدي الفعل ولزومه] .

(٦) الكتاب ٣: ١٢٦-١٢٩ والارتشاف ص ٢٠٩٠ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ١٧٣ وشرح التسهيل ٢: ١٥٠ .

(٨) الارتشاف ص ٢٠٩٠ .

(٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢: ٩٢ .

(١٠) شرح الكافية ٢: ٩٦٩ .

والثاني: يرى أنه في موضع جر بالحرف المحذوف. وهذا قول الكسائي^(١).
ونُسب بعضهم إلى الخليل أن موضعه جر^(٢)، ونُسب إلى سيبويه أنه في موضع
نصب^(٣). هذا هو المشهور عنهما.

وقد نبّه على أن مذهب الخليل هو ما ذكرناه أولاً أبو حيان الأندلسي^(٤)، فنص
على أن المنصوص عليه في كتاب سيبويه أنه عند الخليل في موضع نصب، وأن
سيبويه لم يصرح فيه بمذهب، إنَّما ذكر مذهب الخليل أنه في موضع نصب، ثم
قال: «ولو قال إنسان إنَّ (أنَّ) في موضع جر... لكان قولاً قوياً، وله نظائر...
والأول قول الخليل»^(٥).

وقال في الارتشاف: «ووهم ابن مالك وصاحب البسيط، فنقلنا أن مذهب
الخليل أنه في موضع جر»^(٦).

قلت: إنَّ ما نسبه إلى ابن مالك صحيح، فهو قد ذكر ذلك في أكثر من
كتاب^(٧)، ولم يسلم أبو حيان نفسه من هذا الوهم، فقد وقع فيه في كتابه
(منهج السالك)^(٨).

وأما ما نسبه إلى صاحب البسيط - وهو ابن العلق - فلست على يقين منه لأنَّ

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ١٧٣ والتسهيل ص ٨٣ وشرح الكافية الشافية ص ٦٣٤ والارتشاف ص ٢٠٩٠.
(٢) كشف المشكلات ص ١٧٦ والتسهيل ص ٨٣ وشرحه ٢: ١٥٠ وشرح الكافية الشافية ص ٦٣٤ ومنهج
السالك ص ١٢٨.

(٣) كشف المشكلات ص ١٧٦ وشرح الكافية الشافية ص ٦٣٤ ومنهج السالك ص ١٢٨ وحاشية الصبان
٢: ٩٢.

(٤) الارتشاف ص ٢٠٩٠. وقد فصل القول في ذلك في التذييل والتكميل [باب تعدي الفعل ولزومه].
(٥) الكتاب ٣: ١٢٨. ويعني بالأول كونه في موضع نصب، لأنه ذكر قبل ذلك أن الخليل قال: (فإن حذف
اللام من أن فهو نصب) الكتاب ٣: ١٢٧.

(٦) الارتشاف ص ٢٠٩٠. وانظر التذييل والتكميل [باب تعدي الفعل ولزومه].

(٧) التسهيل ص ٨٣ وشرحه ٢: ١٥٠ وشرح الكافية الشافية ص ٦٣٤.

(٨) منهج السالك ص ١٢٨.

الباب الذي ذكر فيه هذه المسألة ليس في الجزء الموجود من كتابه المذكور، وربما يكون أبو حيان - رحمه الله - قد سها في قوله هذا. والدليل على هذه الدعوى ما نقله عنه في (التذييل والتكميل)، فإنه قد قال فيه: «وفي البسيط: أجاز الخليل وس أن يكون في موضع جر في نحو قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾^(١)»^(٢). فقوله «أجاز الخليل وس أن يكون في موضع جر...» يدل على أن القول بأنه في موضع جر ليس مذهبهما الأصلي، إنما هو وجه جائز في موضع المصدر المؤول، ومذهبهما الأصلي هو غير ذلك، كما ذكرنا قبل.
والذي أذهب إليه في هذا هو أن سيبويه قد وافق الخليل في قوله إنه في موضع نصب لأنه لم يردّ قوله، وإجازته القول بالجر لا يعني نفي قول الخليل.
وذهب ابن مالك إلى أن الأصح أنه في موضع نصب، قال: «لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل»^(٣).
وذكر^(٤) أنه قد يستشهد للقول بالجر بقول الفرزدق^(٥):
وما زرتُ ليلى أن تكونَ حَبِيبَةً إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبَةٌ
بجر (دَيْنٍ) عطفًا على موضع المصدر المؤول من (أن) وصلتها بعد حذف اللام؛ لأنّ تقديره: لأنّ تكونَ حَبِيبَةً. وهو أحد أدلة الكوفيين^(٦).
ولم ير أبو حيان^(٧) هذا البيت حجة؛ لأنه يمكن أن يكون من باب العطف على

(١) سورة البقرة: ٢٥.

(٢) التذييل والتكميل [باب تعدي الفعل ولزومه].

(٣) شرح التسهيل ٢: ١٥٠.

(٤) شرح التسهيل ٢: ١٥٠.

(٥) ديوانه ص ٩٣ والكتاب ٣: ٢٩. وقيل: الصواب (سَلَمَى) - وهو أحد جبلي طيبي - في موضع (ليلى).

شرح أبيات المغني ٧: ١٣٦ - ١٣٨.

(٦) الإنصاف ص ٣٩٥.

(٧) التذييل والتكميل ٣: ٩٥/ب [باب تعدي الفعل ولزومه].

التوهم، وعليه حملة قبله سيبويه^(١)، وبيانه أنه لما كانت (أَنْ) يُصرح معها بحرف الجر، فيكون المصدر المؤول حينئذ في محل جرّ به، توهم أنّ اللام مذكورة، فجر عطفًا على محل (أَنْ) وصلتها على معنى تقدير اللام وإن كانت محذوفة.

وأقول: القول في بيت الفرزدق ما قاله الكوفيون وابن مالك؛ إذ لا يُحمل شيء على باب التوهم إلا إذا لم يكن له وجه في العربية، والوجه الذي حملة عليه ابن مالك صحيح، وله نظير عند النحويين؛ ألا ترى أنهم قد استدّلوا^(٢) على أنّ الجملة التي علّق عنها العامل في محل نصب بقول كثير^(٣):

وما كُنْتُ أُدري قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكَى ولا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حتى تَوَلَّتْ

حيث نصب «موجعات» عطفًا على محل جملة «ما البكى».

والذي نختاره في هذا أنه يجوز أن يكون موضع المصدر المؤول نصبًا وأن يكون جرًّا لعدم وجود مرجح لأحدهما.

المسألة الثانية: مميّز «كم» الاستفهامية إذا جرّت بحرف جر: الأصل في مميّز كم الاستفهامية النصب، سواء دخل عليها جارٌّ أم لم يدخل، نحو: بِكُمْ دِينَارًا اشتريت ثوبك؟ وَكُمْ دِينَارًا أنفقت؟ وللنحويين في جره إذا دخل عليها خافضٌ ثلاثة مذاهب^(٤):

الأول: جواز جره بـ «مِنْ» مقدرة، كقولك: بِكُمْ دِينَارٍ تصدّقت؟ وهو مذهب الخليل وسيبويه^(٥) والفرّاء والجمهور^(٦). جعلوا حرف الجر عوضًا من «مِنْ»

(١) الكتاب ٣: ٢٩.

(٢) مغني اللبيب ص ٤٦٧.

(٣) ديوانه ص ٩٥ [دار الجليل].

(٤) انظرها في التسهيل ص ١٢٤ وشرحه ٢: ٤١٨ - ٤٢٠ والتذيل والتكميل [باب كم وكأين وكذا] وتمهيد القواعد ٥: ٢٤٨٩ - ٢٤٩٠، وزد عليها ما في الحواشي التالية.

(٥) الكتاب ٢: ١٦٠.

(٦) المقاصد الشافية ٣: ٧٠٩، ٦: ٢٩٧.

المقدرة، وحذفت من تخفيفاً على اللسان. والدليل (١) على أن حرف الجر عوض
أنهما لا يجتمعان، فلا تقول: بكم من درهم تصدقت؟
وذكر ابن بابشاذ أن إضمار الحرف هاهنا ليس مذهب الجمهور المحققين. قال
الشاطبي: «وقوله فاسد» (٢).

وقد نصوا على إضمار من، إلا الزجاج، فقد حكى عنه النحاس أنه كان يخفض
المميز بـ «كم» (٣). وردوا عليه، فقال ابن خروف: «ولا يمكن الخفض بها؛ لأنها
بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون
كذلك» (٤).

والثاني: جواز خفضه مطلقاً، سواء أدخل على كم حرف جر أم لم يدخل. وهو
مذهب الفراء والزجاج وابن السراج وجماعة.
والثالث: منع الجر مطلقاً.

وإذا دققنا النظر في هذه الحجج التي رجحوا بها كون المجرور بعد كم مخفوضاً
بـ «من» لا بالإضافة رأينا أنها ليست بقوية؛ وقد أشار إلى ذلك أبو العباس المبرد،
فذكر أن البصريين يجيزون على قبح جر هذا المميز بـ «من» مقدرة، ثم قال: «وليس
إضمار من مع حروف الخفض بحسن ولا قوي، وإنما إجازته على بُعد، وما ذكرتُ
لك حجة من أجازته» (٥). فهذا نص من إمام من أئمة البصريين على ضعف ما سيق
من الأدلة لإضمار حرف الجر وإبقاء عمله فيما نحن بصددده.

وأما مميز «كم» الخبرية فهو مجرور على أنه مضاف إليه، خلافاً للفراء الذي

(١) التذييل والتكميل [باب كم وكأين وكذا].

(٢) المقاصد الشافية ٦: ٢٩٨.

(٣) شرح التسهيل ٢: ٤١٩.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٤١٩ - ٤٢٠. وانظر أيضاً فيه ما قاله ابن مالك في الرد عليه.

(٥) المقتضب ٣: ٥٧.

ذهب إلى أن الجر بعدها بإضمار «من». وردَّ عليه^(١).

المسألة الثالثة: المعطوف على خبر «ليس» و«ما» الصالح للباء مع سقوطها: كثر دخول الباء الزائدة في خبر ليس، وخبر ما النافية، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٣)، فإذا عطفت على الخبر جاز لك في المعطوف وجهان: الجر عطفًا على اللفظ، وهو الأصل، والنصب عطفًا على الموضوع، فنقول: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، وولا قاعدًا^(٤). فإذا سقطت الباء نصب الخبر، كقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(٥)، وقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦)، فإذا عطفت على الخبر بعد سقوط الباء لم يجز لك في المعطوف إلا النصب؛ لأنه ليس في المعطوف عليه جر فتجر المعطوف، كقولك: ما زيدٌ منطلقًا ولا خارجًا، وقول زهير^(٧):

بدالي أنني لستُ مُدركٌ ما مضى ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيًا

وقول الأخوص الرياحي^(٨):

مَشائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وقد روي «سابق» و«ناعب» بالجر في البيتين^(٩)، على تقدير دخول الباء في

مُدركٍ ومُصلِحِينَ. وأنشد ابن مالك من ذلك في «ما» قول الشاعر^(١٠):

(١) المقاصد الشافية ٦: ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) سورة هود: الآية ٨١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٧٤.

(٤) مغني اللبيب ص ٥٢٥.

(٥) سورة النساء: الآية ٩٤.

(٦) سورة يوسف: الآية ٣١.

(٧) ديوانه ص ٢٨٧ والكتاب ١: ١٦٥.

(٨) الكتاب ١: ١٦٥.

(٩) الكتاب ١: ٣٠٦، ٢: ١٥٥، ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤: ١٦٠.

(١٠) شرح التسهيل ١: ٣٨٦.

ما الحازِمُ الشَّهْمُ مُقَدَّاماً وَلَا بَطْلٌ
 بجر « بطل » على توهم دخول الباء في « مقدام » .

وجعل النحويون هذا من باب العطف على التوهم^(١)، وبيّنه قول سيبويه:
 « لما كان الأول تُستعمل فيه الباء ولا تُغيّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول - نوّوها في
 الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول »^(٢). وقد سمى سيبويه هذا
 غلطاً من بعض العرب^(٣)، ومراده هنا بالغلط التوهم^(٤).

ومذهب عامة النحويين أنّ العطف على التوهم لا ينقاس^(٥).

وقيل: إنّ الفراء أجاز القياس على ما ورد منه^(٦). ونقل أبو حيان نصّاً لأبي
 جعفر النحاس قال فيه: « أجاز سيبويه خفض المعطوف على خبر ما ... وقد حُكي
 عن الكسائي أنه أجاز ذلك »^(٧).

وقيل: إنّ سيبويه أجازها في « ليس » دون « ما »^(٨). وهذا - وإن كان قليلاً - قياس
 عند ابن مالك^(٩) والبغداديين^(١٠).

والذي نختاره في هذه المسألة عدم القياس على ما جاء منه؛ لقلته في السماع،
 وضعفه في القياس.

(١) مغني اللبيب ص ٥٢٩ .

(٢) الكتاب ٣ : ٢٩ . وانظر ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٣) الكتاب ٢ : ١٥٥ ، ٤ : ١٦٠ .

(٤) مغني اللبيب ص ٥٣١ .

(٥) التذييل والتكميل ٤ : ٣١٦ .

(٦) التذييل والتكميل ٤ : ٣١٦ ، وانظر معاني القرآن له ١ : ٣٣٢ ، ٤٧٠ .

(٧) التذييل والتكميل ٤ : ٣١٦ .

(٨) التذييل والتكميل ٤ : ٣١٦ .

(٩) التسهيل ص ٥٨ ، ١٤٩ وشرحه ١ : ٣٨٥ - ٣٨٦ ، ٣ : ١٨٦ ، ١٩٢ .

(١٠) المقاصد الشافية ٣ : ٧٠٩ .

المسألة الرابعة: القسم بـ«الله»: تقول: أقسم بالله لأفعلن، فإذا حذف فعل القسم وحرف الجر نصبت المقسم به، فقلت: الله لأفعلن^(١).

فإن كان المقسم به لفظ «الله» جاز جرّه بأن تعوض منه همزة الاستفهام، أو «ها» التنبيه محذوفة الألف أو ثابتها مع وصل ألف الوصل في لفظ «الله» أو قطعها، فتقول: الله لأفعلن، وهالله لأفعلن، وهالله لأفعلن، وهالله لأفعلن، وهالله لأفعلن^(٢). وكون العوض «ها» كثير في كلام العرب.

وقد يُستغنى في التعويض بقطع همزة الوصل في لفظ «الله»، كأن يقول القائل: والله لأخرجن، فتقول: أفالله لتخرجن؟ وإن شئت قلت: فأالله، بغير همزة استفهام، فهمزة القطع عوض من الحرف^(٣). والدليل على ذلك أن همزة القطع هذه لا تثبت إذا ذكرت الواو، وذلك قولك: أفوالله^(٤).

ويقدره الكوفيون مخفوضاً بالباء، والهمزة للاستفهام، وهم يخفضون بالباء بعدها، فإذا قلت «الله» فكانك قلت: أبالله^(٥).

ولا تُستعمل هذه الأعواض إلا في اسم الله تعالى، ولا يجوز معها إلا الجر، كما كان واجباً عند التصريح بحرف الجر؛ لأن الهمزة و«ها» صارا عوضاً من واو القسم، وحذفت الواو تخفيفاً على اللسان، والعوض يجري مجرى المعوض منه^(٦). والدليل على أنهما عوض من الواو عدم جواز الجمع بينهما، فلا يجوز أن تقول: أوالله لأفعلن، ولا: ها والله لأفعلن^(٧). ولو جئت بشيء منها مع غير لفظ

(١) الكتاب ٣: ٤٩٧ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٧٠.

(٢) الكتاب ٣: ٤٩٩-٥٠١، ٢: ١٦١ والتسهيل ص ١٥٠ وشرحه ٣: ١٩٩-٢٠٠ والارتشاف ص ١٧٦٧.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠٠ والارتشاف ص ١٧٦٧.

(٤) الكتاب ٣: ٥٠٠.

(٥) التذليل والتكميل [باب القسم] عن كتاب البسيط لابن العلي.

(٦) الكتاب ٣: ٤٩٩-٥٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٣١-٥٣٢.

(٧) الكتاب ٣: ٤٩٩-٥٠٠.

«اللَّه» مما يُقسَم به لم يجز فيه إلا النصب، كقولك: ألعزیزَ لتفعَلَنَّ^(١).
 وظاهر كلام ابن عصفور في «المقرب» يدل على أن هذه الأعواض تكون في غير
 اسم الله تعالى، قال: «وإذا حذفت حرف القسم ولم تعوّض منه ها التنبيه ولا
 همزة الاستفهام ولا قطع ألف الوصل لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى»^(٢).
 ونص الشاطبي على أن الجر بحرف القسم محذوفاً عند وجود العوض جائز
 قياساً عند النحويين وإن كان قليلاً في نفسه^(٣).
 قلت: ليس ثمَّ إجماع على ذلك، فقد نصَّ ابن جني^(٤) على أنه شاذ، لا يجوز
 القياس عليه.

وأما الخفض بإضماره من غير عوض فأباه البصريون، وأجازه الكوفيون^(٥).
 واحتج الكوفيون بأنه قد سُمع ذلك من العرب، ومن أمثلة ذلك أن العرب
 يقولون: اللَّهُ لَتَفَعَلَنَّ، فيقول المجيب: اللَّهُ لِأَفَعَلَنَّ، فيخفض بتقدير حرف الخفض
 وإن كان محذوفاً. وكذلك ما روي عن روبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له: كيف
 أصبحت؟ يقول: «خَيْرٍ، عافاك الله»، أي: بخيرٍ. ومثله قول جميل بثينة:
 رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
 فجرّ «رسم» بإضمار حرف الجر^(٦).

وأجيب عن أدلة الكوفيين بأن ما ورد من نحو «اللَّهِ لِأَفَعَلَنَّ» إنما جاز ذلك مع
 اسم الله - تعالى - خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله، وقد خُصَّ هذا الاسم
 بأشياء لا تجوز في غيره، كدخول حرف النداء عليه مع الألف واللام، ودخول التاء

(١) الارتشاف ص ١٧٦٧.

(٢) المقرب ١: ٢٠٦.

(٣) المقاصد الشافية ٣: ٧١٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ١٣٣.

(٥) الإنصاف ص ٣٩٣- ٣٩٩ [المسألة ٥٧].

(٦) الإنصاف ص ٣٩٣- ٣٩٦، وفيه أمثلة أخرى احتجوا بها.

عليه في القسم، وما ورد من ذلك مع غير اسم الله تعالى إِمَّا أن يكون من الشاذ النادر الذي لا يعتد به لقلته وشدوذه، وإِمَّا أن يكون لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس، وإِمَّا أن يكون قد جاء في ضرورة الشعر^(١).

والذي نختاره في ذلك قول البصريين؛ لأن رأي الكوفيين إنما هو قياس على القليل، أو على لغة نادرة، أو على ما جاء في الشعر، وهو موضع ضرورة.

وتندرج هذه المسألة في بحثنا على مذهب الجمهور الذين يرون أن الجر بحرف القسم المحذوف لا بالأحرف الواقعة عوضاً منه، خلافاً للأخفش^(٢)، ووافقه جماعة، منهم من المتأخرين ابن عصفور^(٣) وابن أبي الربيع^(٤)، فقد ذهبوا إلى أنه مجرور بالعوض من الحرف المحذوف لا بحرف القسم. وانتصر لهم بأن هذا شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، ولا خلاف في أن الجر بالواو والتاء، فكذلك ينبغي أن يكون الجر بهذه الأعواض لا بالحرف المحذوف.

وأجاب ابن مالك عن هذا بقوله: « والأصحُّ كون الجر بالحرف المحذوف وإن كان لا يُلْفِظ به كما كان النصب بعد الفاء والواو وحتى وكى الجارة ولام المحجود بأن المحذوفة وإن كانت لازمة الحذف »^(٥).

والصحيح في ذلك مذهب الجمهور؛ فإنه لم يُعرف الجر بهذه الأعواض.

المسألة الخامسة: مجرور رُبُّ: اتفق النحويون على جواز حذف «رُبُّ» وإبقاء

عملها^(٦)، وقد حُذفت من اللفظ وبقي عملها بعد ثلاثة أحرف^(٧):

(١) الإنصاف ص ٣٩٦-٣٩٩.

(٢) التسهيل ص ١٥١.

(٣) الارتشاف ص ١٧٦٨.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٩٣٣-٩٣٤ والارتشاف ص ١٧٦٨.

(٥) شرح التسهيل ٣: ٢٠٠-٢٠١.

(٦) تمهيد القواعد ٦: ٣٠٥٦.

(٧) التسهيل ص ١٤٨ والمقاصد الشافية ٣: ٧٠٢-٧٠٥.

أحدها: بَلْ، كقول رؤية^(١):

بَلْ بَلَدٍ مِلَّةِ الْفِجَاجِ قَتَمَهُ

والثاني: الفاء، كقول امرئ القيس^(٢):

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنِ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٍ

والحذف بعد هذين الحرفين قليل، وزعم ابن مالك أنه بعد الفاء كثير^(٣)، وأنكر ذلك أبو حيان، فقال بعد أن أنشد أربعة شواهد على ذلك: «ليس بكثير، بل هو قليل، يكاد ألا يوجد منه إلا هذا الذي أنشدناه»^(٤).

والثالث: الواو، والحذف بعدها كثير شائع، كقول امرئ القيس^(٥):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرَخَى سُدُوكَهُ عَلِيٌّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

ونص ابن مالك على أن النحويين اتفقوا على أن الجر بعد الفاء وبـ «رُبَّ» المحذوفة لا بهما^(٦). وذكر أبو حيان أن بعض النحويين زعم أن الجر بهما لنيابتهما مناب رُبَّ^(٧). وأمّا بعد الواو فمذهب جمهور البصريين أن الجار هو رُبَّ أيضاً. وذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الواو نفسها هي الجارة^(٨). ولكل فريق حجج وأدلة لا داعي إلى تطويل البحث بها؛ فإنّ هذا الخلاف لا ثمرة له في اللفظ ولا في المعنى.

ونحن نميل إلى رأي البصريين؛ إذ لم يُعهد كون الواو جارة إلا في باب القسم،

(١) ديوانه ص ١٥٠.

(٢) ديوانه ص ١٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٩.

(٣) التسهيل ص ١٤٨.

(٤) التذييل والتكميل [باب حروف الجر] وعنه في تمهيد القواعد ٦: ٣٠٥٧.

(٥) ديوانه ص ١٨.

(٦) التسهيل ص ١٤٨.

(٧) الارتشاف ص ١٧٤٦.

(٨) الإنصاف ص ٣٧٦ - ٣٨١ [٥٥] والمقاصد الشافية ٣: ٧٠٥ - ٧٠٦.

وهي هنا ليست عوضاً من «رُبَّ» فتعمل عملها، خلافاً للمبرد إذ زعم أنها بدل منها^(١). والدليل على أنها ليست بعوض منها أنها قد تظهر معها، فلو كانت عوضاً منها لما جاز ذلك؛ لأنه لا يُجمَع بين العوض والمَعْوَض منه، ومن الجمع بينهما قول المرقش الأكبر^(٢):

ورُبَّ أَسِيلَةِ الحَدَّيْنِ بِكْرٍ مُنْعَمَةٍ ، لها فَرْعٌ وَجيدٌ
وهو كثير جداً .

كما ورد حذفها وإبقاء عملها دون أن تُسبق بشيء، وذلك قليل، ومنه قول جميل بثينة الذي تقدم قريباً:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
ولم يُجز السهيلي^(٣) إضمار الجار وإبقاء عمله إلا في مسألتين، هما: القسم باسم الله مع وجود عوض، وما كثر استعماله جداً.

الفصل الثاني

ما اختلف في جواز القياس عليه مما حُذِف فيه حرف الجر وبقي عمله ويكون ذلك في خمس مسائل عند ابن مالك^(٤)، وأيده في ذلك ناظر الجيش^(٥)، وعدّه مما استدركه ابن مالك على النحويين. وخالفه أبو حيان، فقال: «وجميع هذه المسائل التي ذكر ابن مالك أنه يجوز الجر فيها على إضمار الحرف ينبغي أن يُتَثَبَّت في القياس عليها»^(٦)، وعلّل ذلك بقوله: «لأن أصحابنا نصوا

(١) المقتضب ٢: ٣١٩، ٣٤٧.

(٢) المفضليات ص ٢٢٤ [المفضلية ٤٦].

(٣) الروض الأنف ٥: ١٤٤.

(٤) التسهيل ص ١٤٨-١٤٩.

(٥) تمهيد القواعد ٦: ٣٠٥٦.

(٦) الارتشاف ص ١٧٥٩.

على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه ... وعلى خلاف في ذلك»^(١). وإليك تفصيل القول في هذه المسائل:

المسألة الأولى: جواب السؤال الذي تضمن حرف الجر: وذلك كأن يقول لك قائل: بمن مررت؟ فتقول مجيباً: زيد، التقدير: بزيد، تحذف الباء اختصاراً لوجودها في السؤال، وتبقي عملها. فظاهر كلام ابن مالك في «التسهيل»^(٢) أن حذف الجار هنا وإبقاء عمله جائز عند جميع النحويين عدا الفراء، فإنه لا يجيز هاهنا حذف الجار. واستشهد^(٣) على ذلك بما ورد في إحدى روايات الحديث النبوي أن عائشة رضي الله عنها قالت: «قلت: يا رسول الله، إن لي جارين، فإلى أيهما أهدي؟ قال: أقربهما منك باباً»^(٤)، أي: إلى أقربهما، بالجر على إضمار إلى. وكذلك «بلى، زيد»، لمن قال: ما مررت بأحد، أو: هل مررت بأحد؟

ونص في «شرح الكافية الشافية»^(٥) على أن الأخفش والسيرافي وغيرهما من المحققين أجازوا جرَّ المجاب به بحرف محذوف إذا كان الحرف ظاهراً في السؤال. واستدل على ذلك بقول رؤبة «خير»، بالجر، لمن قال له: كيف أصبحت؟ فرؤبة قد حذف الجار وأبقى عمله مع أنه لم يسبق ذكره في السؤال، وإذا كان تضمن السؤال معنى حرف الجر مسوَّغاً لحذفه في الجواب فلأن يكون ظهوره في السؤال مسوَّغاً لحذفه وإبقاء عمله في الجواب أحق وأولى^(٦).

(١) التذييل والتكميل: باب حروف الجر: فصل في الجر بحرف محذوف.

(٢) التسهيل ص ١٤٨-١٤٩.

(٣) شرح التسهيل ٣: ١٩٠، وشواهد التوضيح ص ٩٤، وفيه أن صاحب جامع المسانيد ذكره.

(٤) هذه رواية أحمد في مسنده ٦: ١٧٥. وهي في إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٣٢٨. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الشفعة [باب أي الجوار أقرب] وكتاب الهبة وفضلها [باب بمن يبدأ بالهدية] وكتاب الأدب [باب حق الجوار في قرب الأبواب] بلفظ: ((إلى أقربهما منك باباً))، بالتصريح بحرف الجر، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٥) شرح الكافية الشافية ص ١٢٤١-١٢٤٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ١٢٤٢.

ولا حجة في هذا الذي استدللَّ به؛ لأنه مثال شاذ نادر، فلا يسوغ اتخاذهُ دليلاً للقياس؛ لأنه شاذٌّ سماعاً وقياساً، أمّا شذوذه في السماع فقلة نظائره، وأمّا شذوذه في القياس فهو أنَّ الأصل في حرف الجر المحذوف ألاَّ يعمل إذا لم يعوّض منه شيء. وقد صرّح بعض النحويين بلزوم إعادة الجار في هذه المسألة؛ لأنَّ حرف الجر لا يُضمَر^(١)، ولأنَّ حذفه هاهنا يعني حذف شيئين^(٢).

المسألة الثانية: المعطوف على الاسم الذي دخل عليه مثل ذلك الحرف: فهذا يجوز فيه حذف الجار من المعطوف لتقدّم ذكره في المعطوف عليه، كقول النحويين: «في الدار زيدٌ والحجرة عمرو»، «الحجرة» مجرور بـ«في» محذوفة؛ لدلالة «في» التي قبلها عليها، وليس معطوفاً على الدار عطف مفرد على مفرد؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى العطف على معمولي عاملين، وفي القول بإضمار الجار وإبقاء عمله تخلّص منه، والعطف على معمولي عاملين فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من أجازهُ، ومنهم من منعه^(٣)، وتقدير الجار هنا مخصوص بقول من منعه.

ومن ذلك عند ابن مالك^(٤) قول الله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٥)، التقدير: وفي اختلاف الليل والنهار، فحذف خافض (اختلاف الليل والنهار) لدلالة خافض (خلقكم) عليه. ومثله قول البعيث^(٦):

ألا يا لقومي ، كلُّ ما حمَّ واقعٌ وللطَّيرِ مجرّى ، والجنوبِ مصارعٌ

(١) اللمع ص ٢٣١.

(٢) اللباب للعكبري ٢: ١٣٢.

(٣) انظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب ص ٥٣٩ - ٥٤١.

(٤) شرح التسهيل ٣: ١٩٠ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٤٢ - ١٢٤٣. وانظر ما قبل فيها في مغني اللبيب ص ٥٤٠.

(٥) سورة الجاثية: الآيتان ٤ - ٥.

(٦) البيت له في لسان العرب (حمم)، وأنتشده الفراء غير منسوب في معاني القرآن ١: ١٩٦ شاهداً لهذه المسألة.

أراد: ولِلْجُنُوبِ مَصَارِعَ، فحذف اللام.
وأجاز ذلك الفراء إذا لم يفصل بينهما بشيء، كبيت البعيث المتقدم،
وكقولك: مررتُ بعبدِ اللهِ وزيدٍ^(١).
والذي نختاره في هذه المسألة عدم جواز القياس فيها؛ لأنه يمكن تخريج تلك
الشواهد على غير إضمار حرف الجر.

المسألة الثالثة: المقرون بالهمزة أو هلاً بعد كلام تضمن الحرف الجار: وذلك نحو
ما حكاه الأخفش في كتابه «المسائل» من أنه يقال: مررتُ بزیدٍ، فتقول: أزيدُ بن
عمرو، أي: أزيد، ويقال: جئتُ بدرهمٍ، فتقول: هلاً دينارٍ، أي: هلاً بدينارٍ.
وقد قال الأخفش فيهما: «وهذا كثير»، وهو مقيس عند ابن مالك^(٢). والجر بعد
«هلاً» حكاه سيويوه^(٣)، لكنه لم يصرح بكثرته.

ونقل أبو حيان عن ابن العلي عكس ما قرره ابن مالك، فذكر أنه قال في كتابه
البيسط ما نصه: «فأما من قال: مررتُ بزیدٍ - فتقول إذا حذفْتَ الفعل: أزيدٍ، ولا
يجوز غيره»^(٤).

وأقول: الأخفش ثقة فيما ينقل، وإذا هذا كثيراً - كما قال - فلا أرى مانعاً من
القياس عليه لوجود دليل على الجار المحذوف.

المسألة الرابعة: المقرون بـ«إن» والفاء الجزائيتين بعد كلام تضمن الحرف
المحذوف: نحو ما حكاه يونس من قول بعض العرب: «مررتُ برجلٍ صالحٍ، إلاَّ
صالحٍ فطالحٍ»^(٥)، والتقدير: إلاَّ أكنُ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ.

(١) معاني القرآن ١: ١٩٦-١٩٧.

(٢) التسهيل ص ١٤٨-١٤٩ وشرحه ٣: ١٩٢ والارتشاف ص ١٧٥٩ والمقاصد الشافية ٣: ٧١٢.

(٣) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٤) التذليل والتكميل [باب حروف الجر: فصل في الجر بحرف محذوف].

(٥) الكتاب ١: ٢٦٢.

وقبَّحَ سيبويه^(١) هذا وضعفه؛ لأنك تحتاج إلى إضمار فعلين وحرف جر، ولا يجوز عنده إضمار الجار إذا لم يُجعل منه عوض، لكنه مع هذا جعل إضمار الباء بعد «إن» لتضمن ما قبلها إياها أقوى من إضمار «رُبَّ» بعد الواو. وبهذا استدلَّ ابن مالك على جواز القياس عليه؛ لأنه يجوز القياس على ما جاء من إضمارها بعد الواو، فقال: «فعلِمَ بذلك اطِّرادُه عنده»^(٢). واستشهد على ذلك أيضاً بقول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذِهبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أُرْبِعَ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ»^(٣)، في رواية من جرّ، والتقدير: فإن كان عنده طعام أربع فليذهب بخامسٍ أو بسادسٍ، فحذف عامل الجر وأبقى عمله.

وأجاز يونس^(٤): امرُّر على أيُّهم أفضلُ إن زيدا وإن عمرو، على معنى: إن مررت بزيدا وإن مررت بعمرؤ.

وأرى أن هذه مسألة نادرة، فلا يحسن القياس فيها.

المسألة الخامسة: ما بعد «لا» النافية للجنس: قال النحويون^(٥): إنَّ قولك: لا رَجُلَ في الدار، جواب لمن قال: هل من رجلٍ في الدار؟ ولم تعمل لا الجرّ «لئلا يتوهم أنه بل من» المنويّة؛ فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان، كقول الشاعر:

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفِهِ وقال: ألا لا من سبيلٍ إلى هِنْدٍ^(٦)

وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز حذف من هذه وإبقاء عملها^(٧)، وحمل على

(١) الكتاب ١: ٢٦٢-٢٦٣ وحاشيته والتعليقة للفراسي ١: ١٧٤.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٩٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١: ١٤٩ [كتاب مواقيت الصلاة: باب السمر مع الأهل والضيف].

(٤) الكتاب ١: ٢٦٣.

(٥) المتبع في شرح اللمع ص ٢٩٤.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٥٣-٥٤ وشرح الكافية الشافية ص ٥٢١-٥٢٢.

(٧) التسهيل ص ١٤٩ وشرحه ٣: ١٨٦.

ذلك قول عمرو بن قعاس :

ألا رجلٍ ، جزَاهُ اللهُ خيراً ، يَدُلُّ على مُحَصَّلَةٍ ، تَبَيَّتُ

في رواية من رواه «ألا رجلٍ» بالجر^(١)، على تقدير: ألا من رجلٍ^(٢).

ولا أعلم له سلفاً في القول بجواز القياس على هذه الرواية، فالرواية المشهورة

فيه «ألا رجلاً» بالنصب، وقد نص هو نفسه عليه^(٣).

الفصل الثالث

ما حُذِفَ فِيهِ الْجَارُ وَبَقِيَ عَمَلُهُ شَذُوذًا وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ

قد سُمِعَ حَذْفُ الْجَارِ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ فِي بَعْضِ أَيْبَاتِ مِنَ الشَّعْرِ، وَبَعْضِ الْحِكَايَاتِ عَنِ الْعَرَبِ، وَبَعْضِ رَوَايَاتِ لِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، فَعَدَّهُ النُّحَوِيُّونَ شَذُوذًا، وَلَمْ يَقْيِسُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِيمَا سَبَقَ. وَمِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ الَّتِي حُذِفَتْ وَبَقِيَ عَمَلُهَا مَا يَلِي :

١ - إلى : وذلك كقول الفرزدق^(٤) :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبُيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

التقدير: أشارت إلى كلبٍ، فحذف إلى، وبقي عملها، ولم يُقَمَّ شيئاً مقامها.

وقد ذهب بعضهم إلى أن هذا شاذ^(٥). وعده ابن عصفور^(٦) وأبو حيان^(٧)

ضرورة. ورواية الديوان بالرفع، وكذا أنشده الفارسي في التذكرة القصصية، وبالرفع

(١) البيت بهذه الرواية في شرح الكافية الشافية ص ٥٣٣ والخزانة ٣ : ٥٢ ، ٤ : ١٩٥ .

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٢٢٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ص ٥٣٣ .

(٤) ديوانه ص ٥٢٠ .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٥٠ - ١٥١ ، ٣ : ١٩٣ وشرح الكافية ٢ : ١١٨٩ .

(٦) الخزانة ٩ : ١١٣ وشرح أبيات المغني ١ : ٧ .

(٧) البحر المحيط ٢ : ١٥٦ .

ورد في شرح النقائض، وخرَّجه الشارح على أنه أراد: أشارت الأصابعُ: هذه كُليبٌ^(١). وذكر البغدادي أنه رآه في ديوانه وفي النقائض منصوباً، وأنه يُروى أيضاً: أشرَّتْ كُليباً، أي: رَفَعَتْ^(٢).

أمَّا رواية النصب فلا إشكال فيها؛ لأنَّ الأصل في الاسم المجرور بالحرف أن يُنصب إذا حُذِفَ الجار. وأمَّا رواية الرفع فتأويلها مقبول. وأمَّا رواية الجر فلم يروها أحد من المتقدمين فيما أعلم، وقد يكون ابنُ مالك ابنَ بجدتها، ولا أستبعد أن يكون أخذها من الديوان غير مضبوطة، فتوهم أنَّ الكلمة مجرورة، ولم يتلقَّها عن أحد من الشيوخ؛ فقد عُرِفَ عنه كثرة أخذها من الكتب، والوهم لا يكاد يسلم منه أحد.

وأمَّا القول بكونها ضرورة فلا أرى له وجهاً؛ لأنه يمكن للشاعر أن ينصبه على الأصل، وهي رواية في البيت كما ذكرنا، وليست الكلمة قافية فيدعى أنه اضطر إلى حذف الجار وإبقاء عمله.

ومثل بيت الفرزدق قول الشاعر:

وَكْرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبَدَّخَ فارتقى الأعلام

قدَّره ابن مالك مرة: إلى الأعلام^(٣)، وقدَّره مرة أخرى: في الأعلام^(٤). وتبعه في التقديرين ناظر الجيش في شرح التسهيل^(٥).

وهذا البيت كسابقه، أظنُّ أن ابن مالك أول من استدلَّ به، ويمكن حمله على الضرورة؛ لأنَّ الكلمة وقعت قافية.

(١) الخزانة ٩: ١١٣. والنقائض ص ٧٠٢. وانظر شرح أبيات المغني ١: ٧.

(٢) الخزانة ٩: ١١٣.

(٣) التسهيل ٢: ١٥١.

(٤) التسهيل ٣: ١٩٣.

(٥) تمهيد القواعد ٤: ١٧٣٢، ٦: ٣٠٦٣.

٢ - الواو: حكى سيبويه^(١) أن من العرب من يقول: الله لأفعلن، يريد: والله، فيحذف الواو من غير عوض. وعدّ الأخفش ذلك رديئاً في القياس شاذاً^(٢).
 وأنكره المبرد، ولم يجزه، قال: «وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين. وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لأن حرف الجر لا يُحذف ويعمل إلا بعوض»^(٣).
 ونصّ ابن جنّي على شذوذه^(٤).

وهذا شيء اختص به لفظ «الله»، ولا يشاركه في ذلك غيره مما يجوز أن يُقسّم به، فلا يجوز حمل غيره عليه؛ لأنّ هذا الاسم اختص في هذا الباب بأشياء لا تكون لغيره لكثرة ما استعملته العرب، خلافاً للكوفيين وبعض البصريين^(٥). وقد نصّ على ذلك ابن عصفور، قال: «وإذا حذفت حرف القسم ولم تعوّض منه ها التنبيه ولا همزة الاستفهام ولا قطع ألف الوصل لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى»^(٦).

وذهب الزمخشري إلى جواز القياس عليه، فأجاز أن تقول: الحكيم لأفعلن^(٧). ولعله اعتدّ في ذلك بلغة بعض العرب، فقد حكى الجرمي أنّ بعض العرب يضمّر حرف الجر مع كل قسم^(٨).

(١) الكتاب ٣: ٤٩٨.

(٢) معاني القرآن ص ٢٧٠.

(٣) المقتضب ٢: ٣٣٦.

(٤) سر صناعة الإعراب ص ١٣٢.

(٥) الكتاب ٣: ٤٩٨ والتسهيل ص ١٥٠-١٥١ وشرحه ٣: ١٩٩-٢٠٠ والارتشاف ص ١٧٦٧-١٧٦٨ والتذليل والتكميل [باب القسم].

(٦) المقرب ١: ٢٠٦.

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٩٣١ والتذليل والتكميل [باب القسم].

(٨) الارتشاف ص ١٧٦٨.

٣- الباء: حكى المبرد^(١) أن رُوبة كان يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: «خير، عافاك الله»، أي: بخير، فيحذف الباء لكثرة الاستعمال. ونصَّ ابن جنِّي^(٢) على أن الحذف في هذه الحكاية شاذ، ولا يجوز القياس عليه.

وأجاز السهيلي^(٣) إضمار حروف الجر فيما كثر استعماله جداً قياساً على قول رُوبة هذا.

ووجهه ابن مالك بأن الذي سَوَّغ حذف الجار وإبقاء عمله وجود معناه في السؤال؛ فإنَّ معنى كيف: بأيِّ حال؟ فجعلوا معنى الحرف دليلاً^(٤).

وهذه حكاية نادرة لا يجوز بحال أن تُجعل أصلاً تُبنى عليه القواعد.

ومن حذف الباء وإبقاء عملها عند ابن مالك^(٥) ما ذكره من قول النبي ﷺ فيما أخرجه البخاري في صحيحه: «صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً»، على تقدير: بخمس.

وأقول: الرواية المشهورة في ذلك النصب، والرفع، والجر مع التصريح بالباء، في البخاري وغيره من كتب السنن، ولم يذكر ابن مالك مصدر هذه الرواية.

ومما حذف منه الباء وبقي مجرورها بحاله ما ذهب إليه الخليل^(٦) في قول العرب «لقيته أمس»، فقد زعم أن أصله: لقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان.

(١) الكامل ص ٦١٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) الروض الأنف ٥: ١٤٤.

(٤) شرح التسهيل ٣: ١٩٢.

(٥) شرح التسهيل ٣: ١٩٣.

(٦) الكتاب ٢: ١٦٢-١٦٣.

وخالفه سيبويه، فقال: «ولا يَقْوَى قولُ الخليل في أمْسٍ؛ لأنك تقول: ذهبَ أمْسٍ بما فيه»^(١)، يعني أنه يُكسر مع أنه في محل رفع.

٤- في: من حذف «في» وإبقاء عملها ما ذهب إليه ابن مالك^(٢) في رواية جامع المسانيد لقول النبي ﷺ «خير الخيل الأدهم الأقرح الأرتم المحجل ثلاث»، على أن يكون المراد: المحجل في ثلاث، في أحد الوجهين. والوجه الآخر عنده - وهو أجود من هذا - أن يكون أصله: المحجل محجل ثلاث، فحذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه، وبقي مجروره بحاله.

وأقول: المشهور في رواية هذا الحديث نصب «ثلاث» ورفعها، وفيه روايات أخرى، بدخول أل على ثلاث مع وجودها في المحجل وحذفها منه. ورواية الجر - إن صحت - فحملها على تقدير الجار ضعيف، وابن مالك نفسه قد صرح بأن حملها على تقدير مضاف محذوف أجود من حملها على حذف الجار وإبقاء عمله.

وقد أنكر العكبري^(٣) قبله هذه الرواية، وذهب إلى أن الصواب الرفع، وقال: «ولا يجوز جرُّه لأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة».

٥- اللام: مما حُذفت فيه اللام وبقي مجرورها بحاله مما لا يقاس عليه قول أعرابي^(٤):

ألا تَسألُ المَكِّيَّ ذا العِلْمِ ما الذي يَحِلُّ مِنَ التَّقْبِيلِ فِي رَمَضانِ

فقالَ لِي المَكِّيُّ: أَمَّا لِزَوْجَةِ فَسَبَّعْ، وَأَمَّا خُلَّةُ فَثَمَانِ

فقد حملة الأخفش الأصغر^(٥) وابن مالك^(٦) على تقدير اللام، أي: وأما خُلَّةٌ.

(١) الكتاب ٢: ١٦٤.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٩٣ وشواهد التوضيح ص ٥٨.

(٣) إعراب الحديث النبوي ص ١٧٤ - ١٧٥، وفيه تخريج الحديث، وتفسير غريبه.

(٤) الكامل ص ٣٧٤.

(٥) الكامل ص ٣٧٦.

(٦) شرح التسهيل ٣: ١٩٣.

وجعل (١) المبرد خلة معطوفاً على زوجة، فيكون من باب العطف على معمولي عاملين، وهو قبيح عنده .
ومما حُذفت فيه لام الجر أيضاً قول العرب : لاه أبوك، وهم يريدون : لله أبوك، ولكنهم حذفوا لام الجر وأل تخفيفاً على اللسان (٢) .
وذهب المبرد (٣) إلى أن اللام المبقاة هي لام الجر، وكانت أولى بالتبقيّة من اللام الأصلية لأنها دخلت لمعنى، وفُتحت لأنّ لام الجر في الأصل مفتوحة . ولا شاهد فيه على قول المبرد هذا .

(١) الكامل ص ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٢) الكتاب ٢ : ١١٥ ، ١٦٢ ، ٣ : ١٢٨ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٢ : ٢١٥ ب/ .

فائمة المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب محمد، القاهرة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- أسباب نزول القرآن للواحي، تحقيق سيد صقر، القاهرة ١٩٦٩م.
- الأصول لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- إعراب الحديث النبوي للعكبري، تحقيق د. حسن الشاعر، جدة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأبياري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.
- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت ١٩٦٦م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عدد من الأساتذة، بيروت ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، الجزآن الأول والثاني، تحقيق د. عياد الثبتي، بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، مخطوط، كوبريلي في إستانبول برقم ١٤٧٥ - ١٤٨٣، وستة أجزاء بتحقيق د. حسن

- هنداوي، مطبوعة في دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيليا في الرياض من سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م إلى سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد بركات، القاهرة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، القاهرة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م / ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- تفسير الطبري، تحقيق محمود شاكر، القاهرة، الطبعة الثانية.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق ستة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٩م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- حاشية الصبان على الأشموني (مع شرح الأشموني)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- خزنة الأدب للبغداد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م وما بعدهما.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧٢هـ = ١٩٥٢م وما بعدهما.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط. دمشق ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م وما بعدهما.
- ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي، القاهرة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٩م.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ديوان كثير عزة، شرح قدرى مايو، دار الجيل، بيروت ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، القاهرة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هندأوي، دمشق ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دفاق، دمشق ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م وما بعدهما.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- شرح القوائد السبع لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٩م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- شرح الكافية لرضي الدين الأسترابادي، تحقيق د. حسن الحفظي، ود. يحيى مصري، الرياض ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٠م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، مخطوط، دار الكتب المصرية، وبضعة أجزاء مطبوعة في الهيئة المصرية العامة للكتاب بتحقيق عدد من الأساتذة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق

- محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ = ١٩٥٧م.
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عطار، بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- صحيح البخاري، طبعة إستانبول ١٩٧٩م.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، إستانبول ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.
- الكامل للمبرد، تحقيق محمد الدالي، بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٧م وما بعدها.
- الكشاف للزمخشري، بيروت بلا تاريخ.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات لجامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، دمشق ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د. غازي طليمات، ود. عبد الإله نبهان، دمشق ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور، بولاق ١٣٠٠-١٣٠٨.؟
- اللمع لابن جنّي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تحقيق د. عبد الحميد الزوّي، بنغازي ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام محمد، بيروت ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- مسند الإمام أحمد، المطبعة الميمنية في مصر ١٣١٣.؟
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ = ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، بيروت ١٩٧٣م.

- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ١٩٦٩م.
- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت الطبعة السادسة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٣٨٥ - ١٣٨٨هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجوارى وعبد الله الجبوري، بغداد ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سدني قليزر، نيوهافن، أمريكا ١٩٤٧م.
- نقائص جرير والفرزدق لأبي عبدة، ليدن ١٩٠٥م.